مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

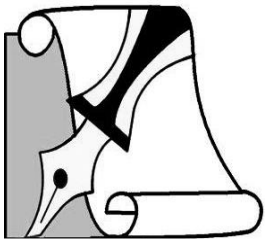

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شهد لبنان الذي يتحضر لانتخابات نيابية الشهر المقبل ستكون نتائجها محورية للبلد الذي يمر والمنطقة في مرحلة انتقالية، والذي يعاني الحصار المالي الذي فرضته واشنطن، والحصار السياسي والديبلوماسي والاقتصادي الذي فرضته حكومات الخليج، خطوتين متلاحقتين قد تكونا شكلتا معا بداية مرحلة جديدة.

الخطوة الأولى كانت عودة السفيرين السعودي والكويتي وإعلان نهاية الأزمة مع لبنان. هذا الأمر حصل من دون حدوث أي متغيّر يطال ما وصفه أصحابها بالأسباب يوم أعلنوا الخروج من لبنان وإغلاق أسواق بلادهم أمام بضائعه، والدعوة لملاحقة مقاومته وإسكاتها، والذي حدث فعليا في ملفات المنطقة ومنها ما جرى في اليمن على سبيل المثال لا الحصر، هو أن السعودية وحلفاءها هم من تراجع وليس قوى المقاومة في لبنان وغير لبنان..

والخطوة الثانية تمثلت في إعلان صندوق النقد الدولي الموافقة على إعلان اتفاق مع لبنان على قرض مبدئيّ بقيمة ثلاثة مليارات دولارات، قيمته بأنه وفقا للشروط المعلنة من دول الخليج يفتح لها الباب لتقديم مساهمات مالية واقتصادية، طالما تم توقيع الاتفاق مع الصندوق، على أن يمهد ذلك لكي تسلك اتفاقات الغاز مع مصر والكهرباء مع الأردن طريق التطبيق، وسواها من الخطوات التي تخفف قبضة الحصار، وتعلن سقوطه كخيار سياسي كانت له وظيفة جوهرية وهي تأليب الناس على المقاومة وتحميلها مسؤولية الانهيار.

الدلالة في الخطوتين تزامنهما قبل أسابيع من الانتخابات النيابية ما يشير إلى إنها الخشية من فوز كبير لحزب الله ولحلفائه بعد فشل الحصار ما دفع بالمحور المناوئ للمقاومة للعودة إلى الخطة القديمة، وهي الاحتواء بدلا من الإسقاط، مع توقعات تدفق المال الانتخابي في محاولة التأثير على مجريات التصويت في دوائر حرجة، خصوصا مع حجم الضغوط المالية التي يعيشها اللبنانيون.

وبعد إعلان الدول الخليجية إعادة العلاقات الديبلوماسية مع لبنان، وصل السفير السعودي وليد بخاري ونظيره الكويتي عبد العال القناعي إلى بيروت وتبعهما ديبلوماسيون آخرون، ويروج مقربون من السياسة

السعودية أن ما حصل في لبنان فتح الرياح الايجابية لما تعنيه هذه العودة من بداية تعاف في العلاقات اللبنانية – الخليجية، بما تعنيه من تعزيز الاستقرار.

وهم يشيرون إلى أن خطوة توقيع الاتفاق الأولي بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، تمثل بداية مهمة وإيجابية إلى الأمام باتجاه المساعدة على حل الأزمة المالية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها لبنان حاليا، إلا أن الأهم هو مدى إيفاء المسؤولين بالالتزامات، والتعهدات وتنفيذ سلسلة الشروط، التي قطعوها أمام وفد الصندوق والتي وردت في مضمون الاتفاق.

وإذا كان هؤلاء يتهمون رئيس الجمهورية ميشال عون وفريقه السياسي بالتملص في وقت سابق من تنفيذ العديد من المطالب والشروط الدولية ولاسيما الإصلاحات، فإن ترحيل توقيع الاتفاق النهائي وتنفيذ مضامينه عمليا إلى ما بعد الانتخابات النيابية المقبلة، يثير جملة تساؤلات مشروعة عن تأخير التنفيذ الى اول حكومة تشكل بعد الانتخابات الرئاسية، باعتبار أن الحكومة الحالية، ستصبح مستقيلة حكما، وبوضعية تصريف الأعمال، وبالتالي سيكون من الصعب اتخاذ قرارات مهمة خارج إطار تصريف الأعمال الضيق. ولذلك يبقى التنفيذ مؤجلا الى حين تشكيل حكومة جديدة قد يكون من الصعب تشكيلها بسرعة في ظل التباينات والخلافات السياسية القائمة، وبالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وانشغال المسؤولين والسياسيين بهذا الاستحقاق المهم.

وفي إرهاصات ما حصل من عودة خليجية، يعود مقربون من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى تاريخ 21 آذار الماضي تاريخ صدور بيان ميقاتي الرافض اي تدخل في شؤون الدول العربية والخليجية والمتمسك بأفضل العلاقات معها، ثم الرد الخليجي الايجابي السريع المرحب بمضمونه، لكي تبدأ الساحة المحلية تتهيأ لعودة سفراء دول مجلس التعاون الخليجي الى بيروت. فكان الاعلان عن هذه العودة أخيرا.

ويشير متابعون للسياسة الخليجية في لبنان إلى أن اختيار هذا التوقيت بالذات لم يأت من عدم، بل إن العواصم الخليجية رأت في توقيع اتفاق اولي بين لبنان وصندوق النقد الدولي، بما يحمله من نوايا لبنانية

ايجابية بالاصلاح والمحاسبة (ولو أنها لا تزال حتى الساعة في الاطار النظري) فرصة مناسبة للعودة الى بيروت، اذ تحمل رسالة الى الدولة اللبنانية فحواها أنه كلما أبديتم مؤشرات توحي بأنكم عازمون على الإصلاح، فإننا سنلاقيكم في منتصف الطريق.

لكن وفق المصادر، هذه العودة ليست اعترافا بالمنظومة الحاكمة، اي من غير المرجح ان يُشاهد السفير السعودي قريبا في قصر بعبدا مثلا للقاء رئيس الجمهورية ميشال عون، كما أن لا أموالا سترسل من الخليج الى المصرف المركزي.

من هنا يظهر واضحا العامل السياسي الانتخابي من وراء هذه العودة الدراماتيكية فخلفياتها وأهدافها واضحة، وإن كانت حصلت لما تدعيه الاوساط الخليجية انه استجابة لنداءات ومناشدات القوى السياسية الوطنية المعتدلة في لبنان، وتأكيدا لما ذكره رئيس الوزراء اللبناني من التزام الحكومة اللبنانية باتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لتعزيز التعاون مع المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي ووقف كل الأنشطة السياسية والعسكرية والأمنية التي تمس المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، على حد قول البيان السعودي.

وذلك يعني أن السعودية والكويت واليمن والدول التي أرسلت وسترسل تباعا من جديد سفراءها الى لبنان، لم تتخل عن مطلبها العدائي تجاه حزب الله، وهذا باعتراف دوائر تلك الدول نفسها. الا انه، وبعد مشاورات مع عدد من العواصم العربية وبعد مساع حثيثة بذلتها باريس في شكل خاص، يبدو ان السعودية ودول مجلس التعاون، ارتأت تغيير تكتيك مواجهة الحزب لتصبح من كثب ومن الميدان اللبناني مباشرة، بعدما كانت عن بعد وعبر القطيعة مع لبنان الرسمي.

أما هدف هذه المواجهة فتتحدث عنه كلمات منمقة عن عودة جمهورية لبنان إلى عمقها العربي متمثلة بمؤسساتها وأجهزتها الوطنية، وأن يعم لبنان الأمن والسلام، ويحظى شعبها بالاستقرار والأمان في وطنه، كما جاء أيضا في بيان خارجية الرياض.

وتعتبر الرياض ودول مجلس التعاون ان الانتخابات المقررة في أيار المقبل، يفترض أن تشكل أفضل وسيلة لا بل الوسيلة الفضلى، لتحقيق الهدف المحدد أعلاه ولمواجهة الحزب وحلفائه، ورهانهما كبير على الشعب اللبناني!

من هنا، وانطلاقا من خشية الرياض من فراغ ياتي لصالح إيران وحزب الله، عبر غياب العرب، فهي قررت العودة الآن الى بيروت. وهي تدعي أنها ستلعب دورا توفيقيا بين القوى السياسية السيادية من الطوائف والمذاهب كافة، لترص صفوفها من جديد ولتستنهض هممها، فتخوض الاستحقاق بأفضل صورة وبأوسع مشاركة، بما يعزز فرص فوزها بالانتخابات.

وتزامنا، فإن سفيرها سيشرف من خلال وجوده عن قرب من الانتخابات، على عملية توزيع المال على الحلفاء في صراع مع الوقت قبيل الانتخابات بعد ان تبين الارباك الذي يعاني منه المحور المواجه لحزب الله في لبنان.

على أن وجهة نظر بعيدة عن الرياض لا تخرج عن ان التطورات الاخيرة هي ايجابية من حيث الشكل الذي يمكن الرهان على معناه، بعد الوقوف على تزامن الحوادث وترابطها: بدءا من الإعلان عن زيارة البابا فرنسيس إلى لبنان، مرورا بالاتفاق المبدئي أو اتفاق الإطار مع صندوق النقد الدولي، وبالإعلان عن عودة سفراء دول الخليج إلى لبنان.

فمن ينظر إلى هذه الأحداث قد يعتبر أن لبنان سلك طريق تسوية كبرى برعاية إقليمية ودولية. لكن "اتفاق الإطار" الذي أقر مبدئيا مع صندوق النقد الدولي، يحتاج إلى شروط كثيرة لتطبيقه. فمقومات التطبيق غير متوفرة حتى الآن: قرار إعادة هيكلة المصارف. الكابيتال كونترول. تحديد الخسائر، وسوى ذلك الكثير.

ولا شك في أن لبنان يحتاج بالضرورة إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي. وهذا يضع المصارف في صراع مع القوى الأخرى. صراع يترجم قضائيا ومصرفيا، وسوف يستمر على الرغم من مروره في مراحل

من المهادنة. وخيوط هذا الصراع متشعبة، وفق حسابات كثيرة ومتناقضة، وتتداخل فيه عوامل داخلية وخارجية.

فهناك قوى في الداخل والخارج تسعى إلى الدخول إلى جنّة المال الموعود في لبنان، من خلال إعادة هيكلة القطاع والسيطرة عليه. على أن اتفاق الإطار مع صندوق النقد، يشبه إلى حد بعيد ذاك المعمول عليه منذ أكثر من سنوات عشر في ملف ترسيم الحدود. من دون نجاح لبنان في الوصول إلى اتفاق على إنجاز عملية الترسيم. والزيارة الأخيرة للمبعوث الأميركي لشؤون أمن الطاقة العالمي آموس هوكشتاين، أغدق عليها المسؤولون الكثير من الإيجابية وأوحوا بأنها تمكنت من إنجاز المهمة المطلوبة. لكن أسابيع وأشهر مرت من دون تحقيق تقدم حقيقي في هذا المسار.

بهذا يشبه الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أيضا ذاك الذي عُمل عليه لاستجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان. وهو مشروط بإقرار جملة من الإصلاحات لا تزال مطروحة منذ اليوم الأول، ولم يلتزم بها لبنان. لكن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وكذلك الرؤساء الآخرون، قدموا إشارات إيجابية لأنفسهم لتنعكس إيجابا عليهم، قبل الانتخابات النيابية. وهي الإشارات نفسها التي يحاولون تقديمها تعليقا على عودة السفراء الخليجيين إلى لبنان. فيحاول كل طرف تجيير ذلك لصالحه. ومثلما يصور ميقاتي الترحيب الخليجي ببياناته ومواقفه على أنه دعم واضح له،مثلاً، يصور رئيس الجمهورية زيارة البابا على أنها دعم له واستجابة لدعوته.
لكن عودة السفراء الخليجيين جاء نتاج مسار طويل من المباحثات الفرنسية – المصرية مع السعودية، وهذا يفترض بالسعودية أن تسعى الى تجميع القوى المتحالفة معها انتخابيا، وفي مرحلة ما بعد الانتخابات.

وتتقاطع أوساط مطلعة على ربط عودة السفراء الخليجيين بالانتخابات النيابية، مشيرة الى أن السعودية تعمدت إبراز العودة الجماعية للسفراء الخليجيين لا السعودية فقط، لئلا تنكشف أهدافها الانتخابية بخطوة العودة الى لبنان. وتتساءلت الأوساط: ما الذي تحقق من الشروط الاثني عشر التي وضعها مجلس

التعاون الخليجي في الورقة الكويتية سوى وقف بعض الحملات الإعلامية ووقف تهريب المخدرات الى السعودية؟ مضيفة: لو لم يكن السبب الانتخابي هو المرجح، فلماذا جاء توقيت العودة قبل الانتخابات بشهر واحد؟ في وقت كان في إمكان الرياض تأجيل العودة لما بعد الانتخابات لكي يتضح المشهد الانتخابي والسياسي الجديد.

وتلفت إلى أن السعودية وبعد نقاشات مع الأميركيين وجدت أن بقايا فريق 14 آذار ومجموعات من المجتمع المدني تابعة للخارج، لن تستطيع الصمود أمام تحالف فريق حزب الله وحلفائه والتيار الوطني الحر، فقررت دعم هذا الفريق للحفاظ على بعض التوازن بين الفريق الأميركي في لبنان وتحالف حزب الله، ولذلك عادت الرياض للرهان على أن يُحدث هذا الفريق خروقا بارزة في جدار أحزاب فريق المقاومة في الانتخابات، وبالتالي إضعاف حزب الله في بيئته وتقليص كتلة التيار الوطني الحر في الساحة المسيحية، استعدادا للاستحقاقات السياسية المقبلة لا سيما تكليف رئيس للحكومة وتأليف حكومة جديدة وانتخاب رئيس للجمهورية في تشرين المقبل (علما أن الفراغ الرئاسي هو المرجح هنا).

وسيجهد السفير السعودي لإدارة الانتخابات بالتنسيق مع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع والرئيس فؤاد السنيورة عبر غرفة عمليات مشتركة تصدر التعليمات والتوجيهات للقوى المنضوية تحت لوائها وتشرف على توزيع المساعدات المالية للناخبين تحت عنوان مساعدات العائلات الفقيرة.

وبذلك فإن السعودية، على رغم هجرتها عن لبنان، لم تقفل قنوات الاتصال التي أبقتها مفتوحة على مصراعيها مع القوات اللبنانية، وبدرجة أقل مع وليد جنبلاط عبر الوزير السابق وائل أبو فاعور، لكنها تركت الساحة السنية خالية من أي مرجعية معها، بعدما رفعت الرياض غطاءها عن الرئيس سعد الحريري من دون أن تجد شخصية سنية لها حيثيتها تدعمها لتحقيق مشروعها في مواجهة حزب الله.

على أن المؤشر الأهم على طبيعة المنحى السعودي في لبنان ماليا، فسيتبدى أثناء الإعلان عن توزيع ما تسميه الرياض مساعدات إنسانية بقيمة 38 مليون دولار، عبر اتفاقيات بين السعودية وجهات مانحة

من جهة وبين الموزعين في بيروت من جهة أخرى. وسيخصص البخاري جزءا من المبلغ لبعض المستشفيات ومراكز الرعاية. والرسالة السعودية واضحة بأنها لن تقبل بأن تصل هذه الأموال إلى الدولة أو أي جهة محلية، سواء كانت سياسية أو جمعيات أهلية أو حتى دار الفتوى. علما أن كل الإنفاق لن يكون معلنا كما هي الحال في مناسبات كثيرة.

وعليه، تقول وجهة نظر مخاصمة للسياسة السعودية في لبنان والمنطقة إن لا مؤشرات توحي بأن الرياض ستعاود سياستها في ضخ المال السياسي. فما كانت تقوم به في عهد الرئيس رفيق الحريري، لن يقبل ولي العهد الحالي محمد بن سلمان أن يفعله، هو الذي لا ينفك عن الترديد بأن بلاده أنفقت نحو 20 مليار دولار منذ العام 2005، ذهبت إلى جيوب السياسيين من دون تحقيق أي تقدم على صعيد مشروعها، بل على العكس من ذلك فإن حزب الله صار أقوى.

في المقابل يحاول البعض استدراج عروض سعودية بالتحريض على حزب الله. هذا تحديدا ما يفعله الرئيس فؤاد السنيورة الذي زار المملكة منذ أقل من 3 أشهر من دون أن يتمكن من لقاء أي شخصية مرموقة. رغم ذلك، لم ييأس. زار فرنسا وذلك بعدما تلقى وعدا بأن يكون اسمه على جدول لقاءات إحدى الشخصيات السعودية. والوعد نفسه أعطي أيضا لحلفاء للرياض مثل اللواء أشرف ريفي والنائب السابق فارس سعيد اللذين قصدا باريس للسبب نفسه. لكن جرى ما لم يكن في الحسبان، إذ إن اللقاء كان مع شخصية مخابراتية غير بارزة.

حاول السنيورة جر السعودية إلى تقديم الدعم لحملته الانتخابية باعتبار أنه يخوض حربا شرسة ضد حزب الله، إلا أن الكلام السعودي كان عاما بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها وإدخال إصلاحات على النظام اللبناني والدعوة إلى المشاركة في الاستحقاق. هكذا، عاد السنيورة خالي الوفاض ومن دون أن يتمكن من انتزاع أي موقف تشجيعي لخطوته. وهذا تحديدا ما جعله يعدل عن رأيه في الترشح للانتخابات النيابية.

بين الرحلتين، السعودية والفرنسية، زاد إحباط السنيورة. راهن على إمكانية ترشّح نواف سلام للانتخابات

النيابية، إلا أن عزوف الأخير (المقرب من الرياض) عن الترشح كان مؤشرا على عدم حماسة الرياض للنزول إلى الملعب الانتخابي، خصوصا أن سلام أبلغ المقربين منه أن قراره نابع من يقينه بأن لا مال سياسيا سينفق في لبنان من قبل حلفائه.

بقي الباب السعودي موصدا إلى حين اتصال البخاري بالسنيورة قبل فترة. والظاهر أن السنيورة تلقى جرعة دعم اليوم بالعودة السعودية من دون أن يعني ذلك أنه سيوفر أو سيتلقى دعما ماديا ضخما مباشرا للحملة الانتخابية للوائحه، وهذا الأمر سيتبين في المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق، يروي مطلعون أن الرياض ترى في السنيورة أفضل السيئين. صحيح أنها لا يمكن أن تعتمد عليه في تحقيق مشروعها لعدم امتلاكه قاعدة جماهيرية، إلا أنه يمكن أن يُركن إليه في المرحلة الحالية، مستذكرة مواقفه في مرحلة عدوان تموز. بالتالي فإن دعمه، ولو بالقليل، قد يكون ممكنا.

ويتحدث مؤيدون للسنيورة في العاصمة بيروت أنه الوحيد القادر على ملء الفراغ الذي أحدثه الحريري على صعيد قيادة الموقف، ويتحدثون عن نقاش يجري مع السعودية حول دعم ضروري له ما يساعده على بناء مرجعية تمتلك لاحقا حق الفيتو على أي قرارات تصدر عن أي سلطة تنتجها الانتخابات، خاصة اذا تمكن من منع محور حزب الله من الظفر بثلثي المجلس النيابي.

لكن ما يميز الساحة السنية هو إرباك الشارع الذي يضاف الى غموض الموقف السعودي وسط ترقب معركة كبيرة بين اللوائح المدعومة من الحريري، الذي للمناسبة من غير المعروف ما اذا كان سيدعو أنصاره الى عدم التصويت، وتلك التي يرعاها السنيورة بالتحالف مع القوات اللبنانية.

ما يدفع في اتجاه حصول تصويت ومعركة انتخابية هو ان شرائح واسحة على الساحة السنية أصبحت تسوق لفكرة أن الفراغ في الساحة السنية سيتيح لحزب الله التحكم بالقرار السني كما في العاصمة وفي مناطق شمالية وبقاعية، وأنه رغم أن الحريري لا يزال الزعيم بالنسبة إلى هؤلاء، إلا أن غيابه يفترض وجود بديل يواجه.

وبحسب خبراء انتخابيين، فإن الفترة بين ١٥ و٢٠ من شهر نيسان الحالي، أي قبل شهر من موعد الانتخابات، والتي تُسمى بالـ zone الرابع، تعد من أهم المراحل قبل الاستحقاق، إذ إن الجميع يحسم خلالها خياره.

وستتمحور معركة السنيورة ووراءه السعودية في رفع نسبة التصويت السني لإعادة إنتاج توازن سياسي في بيروت وغيرها في وجه حزب الله الذي يريد تغيير وجه المدينة سياسيا وتمثيليا، مستغلا غياب الحريري عنها، كما هو دارج خطاب السنيورة وأخصام الحزب. كما يراهن السنيورة أيضا على أن يدفع الموقف السعودي، في حال كان جادا وتظهّر في خطوات أخرى، دار الفتوى إلى التراجع عن انكفائها. في هذا السياق، يشير متابعون للشأن الانتخابي إلى أن العنوان الأساسي سيكون نسبة الإقتراع، قد يعمل المستقبل على خفضها إلى الحدود الدنيا، لتكريس معادلة عدم قدرة أي شخصية على تعويض غياب الحريري عن المشهد، الأمر الذي كان قد تأكد من خلال الحملات التي شنّها على الراغبين في خوض الإستحقاق، بالرغم من أنه اضطر في بعض الدوائر للتغاضي عن هذا الأمر وقد يرفع النسبة عبر خوضه معركة وجود.

وفي حين يلفت هؤلاء النظر الى أن المعركة الأساس ستكون في دائرة بيروت الثانية، نظرا إلى وجود لائحة مقربة من المستقبل وأخرى محسوبة على السنيورة، بالتزامن مع وجود لائحتين تدوران في فلك قوى الثامن من آذار وأخرى يرأسها النائب فؤاد مخزومي ولائحتين للحراك الشعبي، يشيرون إلى أن هذا الأمر سيكون له تداعيات كبيرة على مستوى شرذمة المقاعد السنية في هذه الدائرة.

على أنه بالتزامن مع ذلك، يرى هؤلاء أن الواقع الراهن أدى إلى إضعاف مجموعة من المقاعد السنية في دوائر أخرى، كانت نتائجها محسومة منذ ما قبل يوم الإنتخاب في الدورة الماضية، وثمة أنظار تتجه أيضا الى معركة الشمال وخاصة طرابلس لمعرفة مدى قدرة قوى سنية مخاصمة للحريري ومتالفة مع السعودية، على الإنجاز.